تربية

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الأقساط المدرسيّة نحو استعادة مستوياتها قبل الأزمة إرتفاعها أرهق كاهل الأهالي وتجاوز قدراتهم الشرائيّة

تشهد المدارس الخاصة في لبنان ازمة متفاقمة تتعلق بارتفاع الاقساط المدرسية، حيث باتت الزيادات للعام الدراسي 2024-2025 غير مسبوقة، مقتربة من مستويات الاقساط التي كانت سائدة في بداية الازمة الاقتصادية في العام 2019، وتتجاوز القدرة المالية لمعظم الاهالي، ما يضعهم في مواجهة تحديات كبيرة في تغطية نفقات تعليم ابنائهم

يبدو في ظل هذا الوضع الصعب ان دور لجان الاهل التي كانت تمثل وسيلة للحوار بين الاهل وادارات هذه المدارس، اصبح شبه مشلول وغير قادر على تقديم حلول او حتى الحد من هذا التصاعد الجنوني في الاقساط، مما يثير العديد من التساؤلات عن مستقبل التعليم الخاص في لبنان ومدى استمرارية الاسر في تحمل هذه التكاليف الباهظة، خصوصا في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلد. لذلك يعلو صراخ الاهل لاعادة تفعيل دور لجان الاهل، وايجاد حلول مشتركة مع ادارات المدارس لتحقيق العدالة في تحقيق الاقساط بما يتناسب مع الواقع الحالي.

"الامن العام" حملت هواجس الاقساط المدرسية غير المجانية وارتفاعها غير المسبوق الى رئيسة اتحاد لجان الاهل في لبنان لمى الطويل، ورئيس لجان الاهل في كسروان وجبيل رفيق فخري.

الطويل: الدولة احجمت عن دعم المدارس الرسمية

■ مم يتألف اتحاد لجان الاهل في لبنان، وكم عدد الطلاب في هذه المدارس؟

□ لدى الاتحاد منسقيات في كل المناطق اللبنانية، تنتسب اليه لجان الاهل بطريقة مجانية. من المفروض ان تنتخب ديموقراطيا بطريقة غير متواطئة مع ادارات المدارس، ويتألف الاتحاد من المدارس الخاصة غير المجانية (الانجيلية، الكاثوليكية، الارثوذكسية، الرهبانيات، مدارس المصطفى، المقاصد، المبرات، الامل، الحريري، المهدي، العرفان، ومؤسسات ارمنية وغيرها)، وهي تضم حوالى 700 الف طالب، ويتابع الاتحاد شؤون لجان الاهل واوليائهم ايضا، ويسعى الى حل كل الاشكاليات، لانه في حال كانت اللجنة متواطئة مع الادارة وتعرض هؤلاء الاولياء الى ظلم ما، كحرمانهم من الافادات او العلامات المدرسية او التسجيل، يتدخل الاتحاد لانصافهم واحقاق حقوقهم.

■ ما هي نسبة زيادات الاقساط المدرسية مقارنة بالعام الدراسي المنصرم؟

□ تراوحت الزيادات بين 50 و120 في المئة، اضافة الى جزء اخر من القسط بالليرة اللبنانية، لكن المدارس التي تصنف نفسها "نخبة" حددت اقساطها بما يزيد على 120 في المئة. طبعا هذه الزيادات هي عشوائية وموجعة، واصابت الاهل بالذهول وجعلتهم يتذمرون من ارتفاعها غير المسبوق، عدا رسوم التسجيل وتكلفة الباص المدرسي، مما ضاعف قلقهم على مصير اولادهم خصوصا وان تسديد اقساط السنة الحالية لم يكن يسيرا عليهم، ولم يتوقعوا هذه النسب من الزيادات التي جاءت غير قانونية بدون موافقة لجان الاهل، لأن من يحدد القسط هي الهيئة المالية في لجنة الاهل بعد دراسة الموازنة خلال الفصل الاول من العام ثم تقسم النفقات على عدد التلامذة المسجلين لتحديد القسط. لكن ما حصل في هذه السنة، ان الاقساط حددت مع نهاية العام من دون موافقة لجان الاهل بزيادات عشوائية رغم ثبات سعر صرف الدولار الذي يرتب عدم زيادة المصاريف التشغيلية، وتحججت بانها ستزيد رواتب معلميها رغم اننا ما زلنا نسمع صرخاتهم.

■ كيف يواجه اتحاد لجان هذه الزيادات خصوصا انه يبدو عاجزا عن ضبط الموازنات وتحديد الاقساط؟

□ ادارات المدارس لا تصرح عن المبالغ التي تتقاضاها بالدولار ولا تدرجها في الموازنة تحت مسميات مساهمات وصناديق، ولا يتم التدقيق بها حتى. هذا الموضوع يطالب به اتحاد لجان الاهل، كما يطالب ان تكون اللجان منتخبة بشكل جدي وحقيقي وليس صوريا. نشجع الاهالي على تقديم شكاوى في حق المدارس التي لم تأخذ رأيهم، ونعمل مع اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة التربية النيابية على تعديل القانون 515 لضبط عشوائية الاقساط وتفعيل دور لجان الاهل، لكن الدور الاكبر يقع على وزارة التربية والتعليم العالي وعلى مصلحة التعليم الخاص التي يتوجب عليها ان تحدد القسط وفق المادة 13 من القانون 515 في حال اعتراض الاهالي. وقد صرح رئيس المصلحة ان كل موازنات المدارس غير قانونية ويقوم بتحويلهم الى مجالس تربوية تحكيمية غير مشكلة، ما يعني ان هذه توضع في الدراج المكاتب وتبقى الادارات من دون محاسبة، وهذا خطأ كبير.

■ الاهالي كانوا ينتظرون زيادات بسيطة على الاقساط كما جرت العادة سنويا، لماذا تصاعدت على هذا المنوال؟

□ ارى ان ما ساهم في هذه الزيادات هو ما قامت به الدولة من زيادة المنح الدراسية للعاملين في القطاع العام بين 1200 و1500 دولار، مما شجع المدارس الخاصة على رفع اقساطها بشكل كبير. الغريب ان الدولة اعطت منحا بقيمة 350 مليون دولار واحجمت عن دعم المدارس الرسمية بـ20 مليون دولار. ليس هناك من دولة في العالم تدعم القطاع الخاص على مصلحة القطاع العام. لكن نحن نعلم ان هذه المبالغ تذهب الى زعماء الاحزاب والمراجع الدينية التي تملك معظم المدارس الخاصة، بدل ان تذهب لتعزيز مؤسساتها التربوية.

رئيسة اتحاد لجان الاهل للمدارس الخاصة في لبنان لمى الطويل.

■ هل هذه الاقساط المرتفعة تدفع بالاهل الى تسجيل اولادهم في المدارس الرسمية او تزيد من التسرب المدرسي؟

□ طبعا، ادت هذه الزيادات الى نزوح من المدارس الخاصة وتخطى 30 في المئة. والوضع سيكون مأساويا لأن المدارس الرسمية ليست لديها القدرة على استيعاب جميع التلامذة الراغبين في الانتقال اليها.

> **الزيادات عشوائية وموجعة وغير قانونية تراوحت بين 50 و120% واكثر**

فخري: المدارس تخالف القانون 515 وترسل موازناتها بلا توقيع لجان الاهل

■ ما هي نسبة الزيادات في المدارس الخاصة مقارنة بالعام المنصرم؟

□ صحيح لم تتوقف المدارس الخاصة عن رفع اقساطها عاما بعد عام، لكن الزيادة للعام الدراسي المقبل لم تكن مألوفة، فمنذ انهيار العملة الوطنية بالنسبة الى الدولار انخفضت قيمة الاقساط المدرسية بشكل ملحوظ ولم تعد معها المدارس الخاصة قادرة على تعليم الطلاب بشكل جيد، ولم تعد الاقساط المنخفضة تتناسب مع المصاريف. ما نلاحظه ان هذه المدارس تخطط للعودة الى قيمة القسط الاساسي الذي كان قبل الازمة. منذ العام الدراسي 2021 - 2022 بدأت الاقساط ترتفع تدريجيا، لكن هذه السنة ارتفعت في بعض المدارس 40 في المئة لتضيف عليها 30 في المئة في العام الدراسي المقبل و30 في المئة في العام الذي يليه، في حين بلغت في اخرى 70 في المئة على ان تزيد 30 في المئة في السنة الدراسية المقبلة، وهكذا دواليك لجعل الاقساط تلامس قيمة القسط الاساسي.

■ هل هذه الزيادات قانونية؟

□ طبعا هي غير قانونية، لأن القسط المدرسي يحدده فقط القانون 515/96 الذي يوجب على المدرسة تقديم موازنتها السنوية خلال شهر كانون الثاني الى لجنة الاهل لدرسها والتوقيع عليها، واذا رفضتها يصار الى تطبيق المادة 13 من القانون ذاته التي تلزم مصلحة التعليم الخاص استدعاء مدير المدرسة وتعين خبير محاسبة مجاز للتدقيق في الموازنة. وفي حال لم يتوصل الاطراف المعنية الى نتيجة، تحال ◄

بالتأكيد سيكون هناك تسرب مدرسي، لذلك وجب على وزير التربية تشكيل المجالس التحكيمية لحماية الاهل، وان تدقق مصلحة التعليم الخاص بكل الموازنات، واجبار المدارس على ادخال ما تتقاضاه بالدولار ضمن موازنتها ليتم الرقابة عليها. الوضع مخيف، ويمكن تاليا ان يحصل انفجار اجتماعي.

◄ المسألة خلال عشرة ايام الى المجلس التربوي التحكيمي الذي ليس موجودا لغاية اليوم او الى القضاء المختص. للاسف، ان معظم المدارس تخالف هذا القانون وارسلت موازناتها في العام المنصرم من دون توقيع لجان الاهل. فالقانون 515 يطبق فقط بالليرة اللبنانية التي لا تشكل اكثر من 10 في المئة من القسط الحقيقي المدفوع و90 في المئة يندرج تحت مسمى صندوق دعم الذي لا اشراف للجنة الاهل عليه، وهنا تكمن المشكلة التي تعاني منها لجان الاهل.

■ اليس هناك من مرجعية لتطبيق القانون؟
□ راجعنا الوزارة ولجنة التربية النيابية ولم نصل الى نتيجة حيث ضرب القانون عرض الحائط. من المفروض ان تكون الموازنة بعملة واحدة حتى يتاح لنا التدقيق فيها. لكن ما يحصل ان المدارس تحدد الاقساط بعملتين وتبلغها الى لجان الاهل التي لا يسمح لها بالاطلاع والتدقيق. بعض ادارات المدارس تجري حوارا ونقاشا مع لجان الاهل حول القسط، وغالبا ما يكون شكليا من دون نتيجة حاسمة.

■ ما هو دور وزير التربية حيال هذه الاشكالية؟
□ دعا وزير التربية لجان الاهل الى لعب دورها، واصدر تعميما رقمه 33/2022 الزم بموجبه المدارس تطبيق القانون واصدار موازنتها بالليرة اللبنانية فقط، لكن احدا لم يلتزم هذا التعميم. الوضع النقدي بات يساعد على التقيد به، حيث سعر صرف الدولار مستقرا منذ اكثر من سنة ونصف سنة، فلماذا لا يستقيم العمل النظامي التربوي على صعيد المحاسبة؟ ولماذا لا تصدر الموازنات وفق الاصول؟ هناك مدارس زادت عن السنة الماضية 30 في المئة، واخرى 40 في المئة، وبعضها ارتفعت اقساطها 110 في المئة، ولا يمكننا ان نعرف على اي اساس تمت هذه الزيادات الهائلة بحيث اذا كان معدل القسط 2500 دولار، يعني ان الاسرة التي لديها ثلاثة اولاد يتوجب عليها 625 دولارا شهريا من دون كلفة الكتب والقرطاسية والنقل، فأي اسرة تستطيع ان تواجه هذه التحديات المالية.

■ لماذا لا تقصد هذه الاسر المدرسة الرسمية؟

رئيس اتحاد لجان الاهل في كسروان وجبيل رفيق فخري.

معظم المدارس الخاصة غير المجانية تخالف القانون 515 المتعلق بتحديد القسط

□ دخول الاسر الى المدارس الخاصة لا يعني انها ميسورة بل هي ملزمة، لأن المدرسة الرسمية شبه معطلة نتيجة الاضرابات في الاونة الاخيرة. احصاءات "الدولية للمعلومات" تفيد ان هناك حوالى 70 الف طالب انتقلوا في السنوات الثلاث الاخيرة من الرسمي الى الخاص على الرغم من الازمات المتتالية التي يعاني منها البلد.

■ هل تزيد الاقساط المرتفعة من التسرب المدرسي؟
□ هناك تسرب مدرسي ولكن باعداد قليلة بعدما ترك بعض التلامذة مدارسهم، الدليل ان عدد الطلاب في المدارس الخاصة لم يتناقص ابدا. اشير الى ان الرهبانيات دعمت مدارسها وساعدتها، لاسيما تلك المنتشرة في الاطراف حيث الاقساط لا تسد المصاريف، وكذلك دعمت الامانة العامة للمدارس الكاثوليكية المدارس التي لا تضم اعدادا كبيرة من الطلاب.

■ ما هو عدد المدارس الخاصة في كسروان وجبيل، وكم يبلغ عدد طلابها؟
□ هناك حوالى 40 مدرسة، بينها 10 مدارس عدد طلاب كل منها اكثر من 3 الاف، واكثرية يتراوح عدد كل منها بين 1500 و2000 طالب، وعدد قليل يضم كل منها اقل من 500 طالب.

■ كم بلغ اعلى قسط في كسروان وجبيل؟
□ في المدارس الخاصة العلمانية بلغ اعلى قسط حوالى 8 الاف دولار، واعلى قسط في المدارس الخاصة او الكاثوليكية بلغ حوالى 4 الاف دولار.

■ ما هي ابرز المقترحات لتعديل القانون 515؟
□ هناك ورشة عمل في لجنة التربية النيابية لتعديل القانون 515 الذي اقر سنة 1996 تقدم به النائبان حليمة قعقور واسامة سعد، من شأنه ان يعطي صلاحيات اكثر للجان الاهل، ويقوي موقع المدرسة الخاصة غير المجانية، وينظم موازنتها، ويضع اصول تحديد اقساطها. من ابرز الاقتراحات تقديم الموازنة في شهر تموز من كل سنة دراسية، حتى يطلع اولياء الطلاب على القسط المدرسي قبل بداية العام الدراسي وليس في منتصفه حتى تتاح لهم خيارات تسجيل اولادهم، وان تنظم الموازنة بالليرة اللبنانية لا غير. وفي الحالات الاستثنائية بأي عملة اخرى بالتضامن والتكافل والاتفاق بين لجنة الاهل وادارة المدرسة، وان يكون هناك مجلس تحكيمي يترأسه قاض ويضم ممثلين عن وزارة التربية وادارة المدرسة ولجنة الاهل لبت القضايا العالقة.

■ لماذا لم تؤلف هذه المجالس التحكيمية؟
□ بسبب الخلافات السياسية والطائفية والمذهبية.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام